

جمهورية العراق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي معهد العلمين للدراسات العليا قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية السعودية إزاء الأزمات الإقليمية منذ العام ٢٠١٥ وآفاق المستقبل

دراسة ماجستير تقدم بها الطالب

عبدالله عمر سعيد

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم العلوم السياسية وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية / العلاقات الدولية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

قاسم محمد عبيد الجنابي

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥



﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾



صَيِّكَ <u>قالله العَّظ</u>يمر سورة يوسف: الآية ٧٦

الإهداء

إلى المعلم الأول، والقدوة الأمثل، ومعلم العلماء، وسيّد البُلغاء، سيّديّ رسول الله (الله علم المعلم الأول، والقدوة الأمثل، ومعلم العلماء، وسيّد البُلغاء، سيّديّ رسول الله الله (الله على المعلم الذي قال فيه الله تعالى (الله عَلَى المعلم عَلَى المعلم المعلم الله عَلَى الله عَلَى

إلى من أوصاني بهم ربي (عَلَيْ)، فقال في حقهما: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾، أبيّ وأميّ حفظهما الله.

الباحث



بكل تقدير وامتنان، وفي مقام يُستدعى فيه الوفاء لمن كان لهم الأثر الأبرز في اكتمال هذا الجهد العلمي، أتوجه بالشكر العميق لكل من أسهم في دعميّ، ومساندتيّ، علميًا ومعنويًا، خلال مسيرة إعداد هذه الرسالة، التي ما كانت لتبلغ مبتغاها لولا فضل الله تعالى أولًا، ثم بجهود المخلصين من أهل العلم والرأي.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور زيد عدنان العكيلي، عميد معهد العلمين للدراسات العليا، على ما وفره من بيئة أكاديمية محفّزة، ورعاية علمية متواصلة، وحرص دائم على ترسيخ قيم الجودة والرصانة في العمل البحثي، فكان بحق نموذجًا للإدارة الأكاديمية الرشيدة.

كما أتوجه بالشكر الخاص إلى الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير، رئيس قسم العلوم السياسية، لما قدمه من دعم وتوجيه علمي مثمر، ولما أبداه من حرص دائم على الارتقاء بالجهد البحثي في مضمونه ومنهجه، فكان نعم الموجّه والناصح.

ويطيب ليّ أن أُعرب عن خالص امتناني وإجلالي للمشرف الأكاديمي الأستاذ الدكتور قاسم محمد عبيد الجنابي، الذي كان خير معين ومرشد في هذه الرحلة البحثية، فلولا إشرافه الدقيق، وصبره المعهود، وتوجيهاته العميقة، لما وصلت هذه الرسالة إلى هذا المستوى من النضج العلمي.

كما لا يفوتني أن أشكر زملائي الأعزاء في دراسة الماجستير، الذين شاركوني لحظات البحث والمثابرة، وأسهموا - بروحهم التعاونية - في إثراء تجربتي العلمية.

وأخيرًا، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم في إنجاز هذه الرسالة، سواء في التدقيق اللغوي، أو الترجمة، أو الطباعة، أو الإخراج الفني، فلكم مني جزيل الشكر وعميق التقدير على ما بذلتم من جهد كان له أبلغ الأثر في إخراج هذا العمل بالصورة المرجوة.

جزاكم الله خير الجزاء، ووفقكم لكل ما فيه خدمة للعلم والوطن.

الملخص

تُعدّ السياسة الخارجية أحد أبرز أوجه النشاط السياسي للدولة، إذ تعبر عن توجهاتها، ومواقفها، وسلوكها في محيطها الإقليمي، والدولي. وهي تمثل امتداداً للسياسة الداخلية، إذ تتأثر بمحددات داخلية وخارجية متشابكة، تشمل القدرات الاقتصادية والعسكرية، والتوجهات الأيديولوجية، والبيئة الإقليمية، والدولية، فضلاً عن طبيعة النظام السياسي القائم.

وفي هذا السياق، تركز الدراسة على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠١٥، في ظل التحولات الإقليمية المتسارعة والتحديات الأمنية، والسياسية التي واجهت منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وتسعى إلى تحليل كيفية تعامل المملكة مع الأزمات الإقليمية الكبرى، من خلال دراسة مرتكزات السياسة الخارجية السعودية ومؤسسات صنع القرار الخارجي، والمحددات المؤثرة في صياغة هذه السياسة، سواء كانت داخلية مثل طبيعة النظام السياسي والمؤسسات الرسمية، أم خارجية مثل البيئة الإقليمية، والدولية، والتحالفات الاستراتيجية، وتسلط الدراسة الضوء على السلوك السياسي للمملكة تجاه أبرز الأزمات الإقليمية في المدة المدروسة، مثل الأزمة اليمنية، والأزمة مع قطر، والأزمة السورية، والأزمة البحرينية، مع التركيز على التحول من مرحلة الحزم إلى مشهد التهدئة والانخراط السياسي في السنوات الأخيرة. وتخلص الدراسة إلى أن السياسة الخارجية السعودية تشهد تطورًا لافتًا نحو اعتماد مقاربات أكثر واقعية ومرونة، تأخذ في الاعتبار التوازن بين المصالح الوطنية والضغوط الإقليمية والدولية، وتختتم الدراسة بتقييم افاق السياسة الخارجية السعودية المستقبلية، في ظلّ رؤية المملكة ٢٠٣٠. ومحاولتها تحقيق التوازن بين الحزم السياسي والانفتاح الدبلوماسي وتوسيع النفوذ الإقليمي عبر أدوات القوة الناعمة والتحالفات الدولية المتعددة.

قائمة المحتويات

الصفحة	المعنوان	ت
١	المقدمة	١
٧	الفصل التمهيدي: مفهوم الأزمة الدولية وطرق إدارتها	۲
٨	المبحث الأول: مفهوم الأزمة الدولية والمفاهيم ذات العلاقة.	٣
٩	المطلب الأول: مفهوم الأزمة الدولية	٤
10	المطلب الثاني: المفاهيم ذات العلاقة بالأزمة الدولية	0
77	المبحث الثاني: أنواع الأزمة الدولية وأسبابها ومراحل الأزمة وطرق إدارتها	7
۲ ٤	المطلب الأول: أنواع الأزمة الدولية وأسبابها	٧
79	المطلب الثاني: مراحل الأزمة وطرق إدارة الأزمة	٨
٣٧	الفصل الأول: مرتكزات السياسية الخارجية السعودية ومؤسسات صنعها	٩
٣٨	المبحث الأول: مرتكزات السياسة الخارجية السعودية	١.
٣٨	المطلب الأول: المرتكزات المادية للسياسة الخارجية السعودية	11
٥٣	المطلب الثاني: المرتكزات المعنوية (غير المادية) للسياسة الخارجية السعودية	۱۲
٦١	المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية السعودية	۱۳
٦١	المطلب الأول: المؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية السعودية	١٤
٧.	المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية لصنع السياسة الخارجية السعودية	10
٧٤	الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمات الإقليمية	١٦
۷٥	المبحث الأول: المحددات الإقليمية	١٧
۷٥	المطلب الأول: إيران	١٨
۸٠	المطلب الثاني: تركيا	19
۸۳	المطلب الثالث: (إسرائيل)	۲.
٨٦	المطلب الرابع: مصر	۲۱
9 7	المبحث الثاني: المحددات الدولية	77

٩ ٢	المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية	74
9 9	المطلب الثاني: روسيا	۲ ٤
١٠٦	المطلب الثالث: الصين	70
117	الفصل الثالث: السلوك السياسي الخارجي السعودي تجاه الأزمات الإقليمية وآفاق	77
	المستقبل	
١١٣	المبحث الأول: السلوك السياسي الخارجي السعودي تجاه الأزمات الخليجية	۲٧
١١٣	المطلب الأول: الأزمة القطرية	۲۸
17.	المطلب الثاني: الأزمة البحرينية	۲٩
١٢٦	المبحث الثاني: السلوك السياسي الخارجي السعودي تجاه الأزمات العربية (نماذج	٣.
	مختارة)	
١٢٦	المطلب الأول: الأزمة اليمنية	٣١
185	المطلب الثاني: الأزمة السورية	٣٢
1 2 7	المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمات	٣٣
	الإٍقليمية	
1 £ V	المطلب الأول: مشهد التهدئة والانخراط الدبلوماسي	٣٤
101	المطلب الثاني: مشهد التوازن الحذر بين الأمن والمصالح	٣٦
101	المطلب الثالث: مشهد الحزم والتدخل النشط	٣٧
109	الخاتمة والاستنتاجات	٣٨
179	المصادر	٣٩

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
٣٩	جدول (١) الحدود البرية بين السعودية والدول المجاورة
٤٣	جدول (٢) أكبر حقول نفط في العالم
٤٨	جدول (٣) حجم الانفاق العسكر <i>ي</i> السعود <i>ي</i>
£ 9	جدول (٤) الدول الأعلى في استيراد الأسلحة عالميا ما بين ٢٠٢٠–٢٠٢٥



المقدمة

تُعدّ السياسة الخارجية أحد أبرز أدوات الدولة للتأثير في بيئتها الخارجية وتحقيق مصالحها الوطنية، وبزداد هذا الدور أهمية في البيئات الإقليمية المتقلبة التي تشهد تفاعلات مستمرة بين القوي الإقليمية والدولية، وبعد إقليم الشرق الأوسط من أكثر الأقاليم عرضةً للأزمات والتغييرات المفاجئة، وقد شكّل ساحة رئيسة لتفاعل السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية التي تعد من أبرز القوى الإقليمية ذات التأثير السياسي، والاقتصادي، والديني، ومنذ العام ٢٠١٥ شهدت السياسة الخارجية السعودية تحولات لافتة سواء على مستوى الخطاب السياسي، أم على مستوى الأدوات المستخدمة في التعامل مع القضايا، والأزمات الإقليمية، اذ برز توجه أكثر حزماً وفاعلية في إدارة الملفات الإقليمية، مترافقاً مع صعود قيادة سياسية جديدة في المملكة برزت مع تولى الملك سلمان بن عبدالعزيز مقاليد الحكم سنة ٢٠١٥، وصعود وليّ العهد محمد بن سلمان الذي أطلق رؤية المملكة ٢٠٣٠ الطموحة التي تسعى إلى إعادة هيكلة مختلف جوانب الدولة، بما في ذلك دورها الإقليمي والدولي، وتأتي هذه الدراسة في هذا السياق لتحليل وفهم طبيعة التغيير في السياسة الخارجية السعودية منذ ٢٠١٥، وذلك عن طربق دراسة المؤسسات المؤثرة في صناعة القرار الخارجي مثل دور الملك وولى العهد ووزارة الخارجية ومجلس الوزراء ومجلس الشوري، وتحليل المحددات التي تؤثر على توجهات المملكة الخارجية، سواء كانت محددات داخلية مثل طبيعة النظام السياسي والاعتبارات الاقتصادية والأمنية، أم محددات خارجية تتمثل في البيئة الإقليمية غير المستقرة والتحالفات الدولية والتوازنات الجيوسياسية.

وقد برزت المملكة العربية السعودية منذ ٢٠١٥ كقوة محوربة سعت إلى حماية أمنها الوطني، وصيانة استقرارها الداخلي والحفاظ على دورها القيادي في محيطها الخليجي والعربي، وذلك من خلال سياسة خارجية نشطة تميزت بتعدد الأدوات وتنوع الأساليب، اذ اتخذت مواقف حاسمة إزاء عدد من الأزمات التي هددت البيئة الإقليمية، وكان من أبرزها الأزمات الخليجية، والأزمات الإقليمية التي شكلت اختبارًا حقيقيًا لقدرة المملكة على التفاعل مع التحديات وتحقيق توازن بين المبادئ والثوابت وبين ضرورات التكيّف مع الواقع المتغير، وقد تصدرت الأزمة القطرية المشهد الخليجي منذ العام ٢٠١٧ بعد قرار المقاطعة الذي قادته السعودية إلى جانب دول أخرى، قبل أن تنتهي هذه المرحلة بالمصالحة في قمة العلا ٢٠٢١، مما يعكس تحولًا في مقاربة المملكة تجاه الخلافات الخليجية، كما برزت الأزمة البحرينية في سياق المخاوف الأمنية المرتبطة بالتمدد الإيراني وضرورة الحفاظ على استقرار دول مجلس التعاون، اذ لعبت السعودية دورًا حاسمًا في دعم النظام البحريني سياسيًا وأمنيًا، أما على الصعيد الإقليمي، فقد كانت الأزمة اليمنية بمثابة التحدي الأمنى الأكبر، إذ انخرطت السعودية في تحالف عسكري واسع تحت مسمى "عاصفة الحزم" للتصدي للحوثيين، لكنها عادت لاحقًا لتتبنى مسار التهدئة السياسي مع ازدياد كلفة الحرب وتعقيداتها، في حين شهد الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية تحولات مهمة، إذ انتقلت من دعم الفصائل المعارضة إلى الانخراط في جهود التسوية السياسية وتطبيع العلاقات مع النظام السوري من ضمن رؤية واقعية لمتغيرات المشهد، وفي ضوء هذه التفاعلات تسعى هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية السعودية من خلال التركيز على مرتكزاتها الفكرية والمؤسسية، وأدوات صنع القرار فيها، والمحددات المؤثرة في توجهاتها، مع دراسة معمقة للسلوك السياسي السعودي تجاه أزمات قطر والبحرين واليمن وسوريا، وصولًا إلى رصد ملامح التحول في السياسة الخارجية السعودية باتجاه مشهد التهدئة والانخراط السياسي، وهو ما يفتح الباب لاستشراف آفاقها المستقبلية في بيئة إقليمية ودولية تتسم بالتعقيد والتغير المستمر.

أولاً: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تركيزها على تحليل سياسة المملكة العربية السعودية تجاه الأزمات الإقليمية منذ عام ٢٠١٥، وبيان مرتكزات السياسة الخارجية السعودية ودور المؤسسات والمحددات المؤثرة في صنع القرار الخارجي، إلى جانب استشراف آفاق هذه السياسة في ظل رؤبة المملكة ٢٠٣٠ والتحولات الإقليمية والدولية المتسارعة.

ثانياً: إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية الدراسة من التحولات البارزة التي شهدتها السياسة الخارجية السعودية منذ عام ٢٠١٥، اذ اتجهت المملكة نحو تبني مواقف أكثر حزماً وفاعلية في التعامل مع الأزمات الإقليمية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول طبيعة هذا التحول وأسبابه، وأبعاده، وكيفية تفاعل المؤسسات السعودية مع البيئة الإقليمية المتغيرة، وانعكاس ذلك على دور المملكة في النظام الإقليمي.

ومن هنا، تتمحور الإشكالية الرئيسة في السؤال المركزي الآتي:

كيف تعاملت السياسة الخارجية السعودية مع الأزمات الإقليمية منذ عام ٢٠١٥، وما هي آفاقها المستقبلية في ضوء مرتكزاتها ومحدداتها الداخلية والخارجية؟

ويتفرع من هذا السؤال المركزي عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

١. ما مرتكزات السياسة الخارجية السعودية ومؤسسات صنعها؟

- ٢. ما محددات السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمات الاقليمية؟
 - ٣. ما طبيعة السلوك السياسي السعودي تجاه الأزمات الإقليمية؟
- ٤. ما آفاق السياسة الخارجية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠ والتحولات الإقليمية والدولية الراهنة؟

ثالثاً: فرضية الدارسة

فرضية هذه الدراسة تقوم على أن السياسة الخارجية السعودية منذ عام ٢٠١٥ شهدت تحولاً استراتيجياً نحو تبني نهج أكثر فاعلية وحزماً في التعامل مع الأزمات الإقليمية، وذلك نتيجة لتغييرات في القيادة السياسية، وتطور مرتكزات ومحددات السياسة الخارجية، وتعاظم دور المؤسسات الفاعلة، إلى جانب سعى المملكة لإعادة تموضعها كقوة إقليمية مؤثرة في ظل رؤية ٢٠٣٠.

رابعاً: مناهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على ثلاث مناهج رئيسة وهي منهج التحليل النظمي الذي يستخدم لتحليل مواقف السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمات الإقليمية، ومنهج دراسة الحالة الذي يوظف لتحليل نماذج مختارة من الأزمات الإقليمية التي واجهتها المملكة مثل أزمة اليمن والأزمة السورية، بشكل معمق لفهم أدوات السياسة الخارجية وآليات التفاعل مع كل حالة، وأخيراً المنهج الاستشرافي الذي يستخدم لاستقراء آفاق السياسة الخارجية السعودية في المستقبل في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتحولات الإقليمية والدولية المتسارعة.

خامساً: حدود الدراسة

الحدود المكانية: ركزت الدراسة على حدود مكانية تعاطت معها السياسية الخارجية السعودية المتمثلة بالأزمات الإقليمية (قطر، بحرين، سوريا، واليمن).

٢- الحدود الزمانية: سيكون الحد الزمني للدراسة بعد العام ٢٠١٥ عام تولي الملك سلمان
بن عبدالعزبز مقاليد الحكم.

سادساً: هيكلية الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وفرضيتها فقد تم تقسيم الدراسة على مقدمة عامة وفصل تمهيدي تم التطرق فيه إلى مفهوم الأزمة والمفاهيم ذات العلاقة وطرائق إدارة الأزمة، وثلاث فصول أخرى وخاتمة.

يتناول الفصل الأول مرتكزات السياسة الخارجية السعودية ومؤسسات صنعها، وقد تم تقسيمه على مبحثين تناول المبحث الأول مرتكزات السياسة الخارجية السعودية، أما المبحث الثاني فركز على مؤسسات صنع السياسة الخارجية السعودية.

أما الفصل الثاني، فقد عمد إلى البحث بمحددات السياسة الخارجية السعودية، وقد تم تقسيم هذا الفصل على مبحثين، يتناول الأول المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية السعودية، اما البحث الثاني يتناول المحددات الدولية للسياسة الخارجية السعودية.

في حين تطرق الفصل الأخير من الرسالة وهو الفصل الثالث إلى دراسة السلوك السياسي السعودي تجاه الأزمات الإقليمية وآفاق المستقبل، وتم تقسيم هذا الفصل على ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول السلوك السياسي السعودي تجاه الأزمات الخليجية، اما المبحث الثاني تناول

السلوك السياسي السعودي تجاه الأزمات الإقليمية (نماذج مختارة)، في حين تناول المبحث الثالث الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمات الإقليمية.